

منع اعتصام «الجمهورية الثالثة» يفاقم الغضب في تونس

مشاحنات سياسية وتهديدات بالاغتيال تستحضر سيناريو 2013



لجوء السلطة التونسية إلى منع اعتصام سلمي أمام البرلمان كان يخطط له منذ فترة وما يحمله ذلك من خرق للدستور الذي يضمن حق التظاهر والاحتجاج، يهدد بتأجيج الغضب الشعبي واتساع رقعة.

خالد هادي

تونس - لقي منع السلطات في تونس لاعتصام «الجمهورية الثالثة» ردود فعل سياسية وشعبية غاضبة، وسقطت تحذيرات من ردة الفعل التي قد يتخذها المحتجون احتجاجا على إحباط تحركهم.

وأغلقت الشرطة أغلب المداخل المؤدية إلى الساحة وسط حضور أمني مكثف وسيارات الشرطة ما حال دون اقتراب المعتصمين من مقر البرلمان. ووقف العشرات على بعد أمتار من الحواجز الحديدية للاحتجاج ضد الإجراءات الأمنية المشددة.

وقالت فاطمة المسدي النائبة السابقة في البرلمان ومن بين المنظمين لوقفه المحتجين «حصلنا على ترخيص مسبق من الداخلية ولكن فوجئنا اليوم بالحضور الأمني وبمنعنا من دخول الساحة».

وتصاعد التوتر السياسي في تونس بشكل يثير المخاوف من تكرار سيناريو 2013 خاصة مع تكرار تلقي رئيسة الحزب الدستوري التونسي لتهديدات بالاغتيال.

وقالت موسى في تصريح إعلامي «وصلتني إرسالية على هاتفي الجوال تفيد بوجود مخطط تابع لمخابرات أجنبية سيتم من خلاله اغتيالني عن طريق دواعش قاموا بإبخالهم إلى تونس منذ أسبوعين.. هذه الإرسالية وصلتني اليوم ولا أستطيع التثبت من مصدر الخبر إن كان صحيحا أم لا.. ساءت فرقة مكافحة الإرهاب بها».

وأكد النائب عن كتلة الحزب الدستوري الحر بالبرلمان محمد كريم كريمة في تصريح خاص لـ «العرب» أن «تنسيق التهديدات تصاعد منذ صعود عبير موسى إلى رئاسة الحزب.. في البداية كانت تهديدات مناسبتية مع كل موقف أو رأي ولم تتعامل معها بالجدي المطلوبة، ثم تحولت إلى تهديدات بالقتل والسحل للتخلص منها وإخراص صوتها».



محمد كريم كريمة

نسق التهديدات تصاعد منذ صعود عبير موسى إلى رئاسة الحزب

غضب متصاعد

وتغذية الصراعات والمشاحنات، وهو ما يعكس تنامي الهوس بالسلطة الذي تغذيه الأجنحة داخليا وخارجيا. ويواجه راشد الغنوشي، رئيس البرلمان وزعيم حركة النهضة، غضب الأحزاب السياسية بسبب إصراره على مواصلة عدم احترام القانون التونسي وتعديه على صلاحيات السلطة التنفيذية المنتمة في رئيسي الحكومة والجمهورية. ويرى مراقبون أن الغنوشي يسعى إلى تحويل مركز السلطة إلى البرلمان، بما يخدم أجندات الحركة الإسلامية في الاستحواذ على الشرعية، فضلا عن التغول في إدارة شؤون البلاد.

مشهد سياسي قال إنه يتميز بالتشتت والتناحر. وقال بن جعفر في مقطع مصور نشره بصفحته على موقع فيسبوك، «سأظل دوما خائفا على البلاد وعلى شواغل التونسيين سواء كنت في موقع المسؤولية أو خارجه.. تونس اليوم في حاجة إلى مصالحة وطنية حقيقية.. في حاجة إلى سلم.. إلى أمن.. إلى عودة الهدوء والصفاء والطمأنينة وإلى مناخ تتوفر فيه شروط الحوار والعمل».

وتأتي دعوات تغيير النظام السياسي وحل البرلمان، وكذلك تنظيم حوار وطني شامل، بعد ترهل المشهد الذي أصبحت تتقاذفه المصالح الخاصة

والتهريب والتخويف للشخصيات السياسية وتوجيه التهديدات بالتصفية الجسدية لها، إذ أكتوت تونس سابقا بنار هذا النوع من العنف عندما عاشت عامها دمويا في 2013 كانت حصيلة اغتيالين سياسيين راح ضحيتهم بلعيد والبراهمي.

والسبب، توجه الرئيس الأسبق للمجلس التأسيسي مصطفى بن جعفر ببناء ما كان يسميه «الجمهورية الثالثة» التي كان يهدف إلى إصلاحها وإعادة هيكلةها. وكان هذا القرار قد أثار غضب القوى السياسية المعارضة التي كانت ترى في هذا القرار محاولة لاحتلال السلطة مرة أخرى.

واستنكر كريمة ما وصفه بـ«الفضيحة» على خلفية شتم النائبة عن التيار الديمقراطي سامية عبو وبشير الشابي عن حركة النهضة لعبير موسى ومحاولة لتلقي شكايته ضدها بتهمة الإرهاب.

وكانت أعداد من الأحزاب السياسية والمنظمات المدنية أصدرت مواقف مساندة لعبير موسى، من بينها المرصد الوطني للدفاع عن مدينة الدولة الذي أصدر بيانا قال فيه إن «المرصد منشغل بموجة التهديدات بالقتل التي أصبحت في الفترة الأخيرة متواترة بشكل مفرغ».

وتدرك الأوساط السياسية والشعبية في تونس خطورة تنامي خطاب

مساع روسية - تركية مُلتبسة لتوافق مشترك لتسوية الملف الليبي

خلافات طارئة تؤجل زيارة وفد روسي إلى تركيا

تصعيد فرنسي يهدد التفاهات الروسية التركية في ليبيا

باريس - صعدت باريس موقفا الأحد تجاه التدخلات التركية في ليبيا، واصفة إياها بـ«غير المقبولة» ومؤكدة أن «فرنسا لا يمكنها السماح بذلك».

وقالت فرنسا التي تكثف منذ أشهر انتقاداتها للطموحات الإقليمية التركية، إنها «سياسة أكثر عدوانية وتصلبا من قبل تركيا مع نشر سبع سفن قبالية ليبية وانتهاك الحظر المفروض على التسليح».

وأضافت الرئاسة الفرنسية أن «الأتراك يتصرفون بطريقة غير مقبولة عبر استغلال حلف شمال الأطلسي، ولا يمكن لفرنسا السماح بذلك».

وأوضحت أن الرئيس إيمانويل ماكرون تباحث بهذا الشأن خلال الأسبوع الحالي مع نظيره الأمريكي دونالد ترامب «وستجري مباحثات خصوصا خلال الأسابيع المقبلة مع شركاء حلف شمال الأطلسي المنخرطين ميدانيا».

ويأتي التصعيد الفرنسي في وقت تتجه فيه تركيا وروسيا نحو عقد صفقة أخرى على غرار صفقة مزعومة غرب ليبيا أدت إلى انسحاب الجيش من مواقعه في جنوب طرابلس ومدن غرب البلاد.

وتتصرف تركيا وروسيا، بمباركة الولايات المتحدة، كأنهما لاعبان الوحيدان في ليبيا وسط تساؤلات الجزائر.

أقربت كثيرا من التوصل إلى صفقة للحل مازالت تحتاج إلى بعض الوقت لتظهر ملامحها.

ويدفع الخبير السياسي الروسي، في شؤون الشرق الأوسط، غريغوري لوكيانوف، بهذه القراءة التي يمكن فهم حيثياتها من أن الاختلاف في المقاربات لا يقتصر على التفاهات المزمرة داخل العلاقة الروسية - التركية، حيث استبق الاجتماع الوزاري الروسي - التركي المؤجل، بالحديث عن صفقة وصفها بـ«الكبيرة»، تغير فيها موسكو وانقرة نهجها تجاه عملية التسوية في ليبيا.

وتكشف في تصريحات نقلتها القناة التلفزيونية الروسية الناطقة بالربية «روسيا اليوم»، أن المباحثات الروسية - التركية التي كان يُفترض أن تتم بحضور وزراء خارجية ودفاع البلدين، كانت ستخصص لـ«إعادة رسم خارطة طريق، على أن يتم تقديمها بعد ذلك للرئيس الروسي فلاديمير بوتين، ونظيره التركي رجب طيب أردوغان».

واعتبر أنه «تم استخدام هذا الأسلوب بشكل متكرر قبل عقد كل صفقة كبيرة بين روسيا وتركيا»، لافتا إلى أنه «في الظروف الراهنة، نضجت ضرورة الحديث بين الطرفين، حول الأوضاع في ليبيا، وأنه هناك إدراك بوجود ضرورة ملحة لإعادة النظر في المسارات السابقة تجاه الوضع في ليبيا، ووضع رؤية مشتركة حوله».

ورأى أن تركيا، «يهمها كثيرا، أن تتوقف روسيا عن التعاون مع قائد الجيش الليبي المشير خليفة حفتر، وأن تلعب دور الوسيط لإجراء مفاوضات مباشرة بين رئيس حكومة الوفاق، فايز السراج، ورئيس البرلمان، عقيلة صالح»، الذي كُثف في الآونة الأخيرة من اتصالاته وتحركاته الإعلامية كان آخرها زيارة الجزائر.

وأعلنت وزارة الخارجية التركية، عن تأجيل هذه الزيارة التي بعثت منذ الإعلان عنها برسائل سياسية في اتجاهات متعددة، كما دفعت نحو استحضار أجواء من القلق المشروع بالنظر إلى طبيعة موازين القوى بمعادلاتها المتحركة في ليبيا، التي يُخشى معها إنتاج مقاربة لخارطة طريق للتسوية في ليبيا تكون شبيهة بتلك التي تم توصل إليها في إدلب السورية.

وقالت في بيان أصدرته قبل ساعة من وصول وزير الخارجية وال دفاع الروسي سيرغي لافروف، إلى مدينة إسطنبول، إنه تقرر تأجيل الاجتماع الوزاري إلى وقت لاحق «بناء على مكالمة هاتفية جرت بين وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو، ونظيره الروسي سيرغي لافروف، جرى الاتفاق خلالها على استمرار المباحثات على مستوى مساعي وزراء الخارجية في الأيام المقبلة».

ولم تقدم الخارجية التركية المزيد من التفاصيل حول الأسباب الفعلية لتأجيل

وإعلان وزارة الخارجية التركية، عن تأجيل هذه الزيارة التي بعثت منذ الإعلان عنها برسائل سياسية في اتجاهات متعددة، كما دفعت نحو استحضار أجواء من القلق المشروع بالنظر إلى طبيعة موازين القوى بمعادلاتها المتحركة في ليبيا، التي يُخشى معها إنتاج مقاربة لخارطة طريق للتسوية في ليبيا تكون شبيهة بتلك التي تم توصل إليها في إدلب السورية.

وقالت في بيان أصدرته قبل ساعة من وصول وزير الخارجية وال دفاع الروسي سيرغي لافروف، إلى مدينة إسطنبول، إنه تقرر تأجيل الاجتماع الوزاري إلى وقت لاحق «بناء على مكالمة هاتفية جرت بين وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو، ونظيره الروسي سيرغي لافروف، جرى الاتفاق خلالها على استمرار المباحثات على مستوى مساعي وزراء الخارجية في الأيام المقبلة».

ولم تقدم الخارجية التركية المزيد من التفاصيل حول الأسباب الفعلية لتأجيل

وإعلان وزارة الخارجية التركية، عن تأجيل هذه الزيارة التي بعثت منذ الإعلان عنها برسائل سياسية في اتجاهات متعددة، كما دفعت نحو استحضار أجواء من القلق المشروع بالنظر إلى طبيعة موازين القوى بمعادلاتها المتحركة في ليبيا، التي يُخشى معها إنتاج مقاربة لخارطة طريق للتسوية في ليبيا تكون شبيهة بتلك التي تم توصل إليها في إدلب السورية.

وقالت في بيان أصدرته قبل ساعة من وصول وزير الخارجية وال دفاع الروسي سيرغي لافروف، إلى مدينة إسطنبول، إنه تقرر تأجيل الاجتماع الوزاري إلى وقت لاحق «بناء على مكالمة هاتفية جرت بين وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو، ونظيره الروسي سيرغي لافروف، جرى الاتفاق خلالها على استمرار المباحثات على مستوى مساعي وزراء الخارجية في الأيام المقبلة».

ولم تقدم الخارجية التركية المزيد من التفاصيل حول الأسباب الفعلية لتأجيل



الأمر تحت سيطرتنا